

دراسة مقارنة لأثر سياسة دعم الحمضيات قبل وبعد إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي

اسماعيل عمران⁽¹⁾* وغسان يعقوب⁽¹⁾ ومحمود عليو⁽¹⁾

(1). قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية
(للمراسلة: م. اسماعيل محمد عمران، البريد الإلكتروني: Ismail.omran86@gmail.com)

تاريخ القبول: 2020/04/20

تاريخ الاستلام: 2020/11/7

الملخص

هدف البحث إلى دراسة الدعم الحكومي المقدم لمحصول الحمضيات في محافظة اللاذقية قبل وبعد إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي، إضافة إلى دراسة مؤشرات كفاءة الأداء الاقتصادي بهدف تقييم سياسات الدعم المتبعة، واختيار السياسة الأنسب لدعم المحصول. تم جمع بيانات البحث باستخدام استمارة استبيان تمثلت في عينة حجمها 381 مزارعاً في محافظة اللاذقية وتم توزيعها بطريقة عشوائية، كما جمعت البيانات من مصادر ثانوية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS20). بينت نتائج البحث ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف المستلزمات الزراعية نتيجة لتحرير أسعارها في السوق، والسماح للقطاع الخاص باستيرادها والتحكم بأسعارها، إضافة إلى انخفاض صافي عائد الدونم لمحصول الحمضيات من 13440 ل.س/دونم إلى 10300 ل.س/دونم بنسبة انخفاض بلغت نحو 31%، كما بينت النتائج الأثر السلبي لصندوق دعم الإنتاج الزراعي، حيث أنّ تحول الدعم الزراعي من دعم عيني إلى دعم نقدي لم يصب في مصلحة المزارعين لأن المبلغ المقدم لدعم الدونم الواحد من المحصول يعد قليل جداً إذا ما قورن بتكلفة إنتاج الدونم.

الكلمات المفتاحية: محصول الحمضيات، الدعم الزراعي، السياسات الزراعية، الدعم العيني، الدعم النقدي.

المقدمة:

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى توفير فرص عمل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، وتوفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية للصناعة (اسماعيل، 2015)، وليمكن القطاع الزراعي من تحقيق هذا الدور انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات في سياساتها الاقتصادية حيث تبنت اقتصاد السوق، والتحرر الاقتصادي، إضافة إلى إلغاء الدعم العيني المتمثل بدعم مستلزمات الإنتاج والتحول إلى الدعم النقدي عن طريق إنشاء صندوق دعم الإنتاج الزراعي (عمران، 2016)، حيث يعدّ الدعم من السياسات التي تهدف إلى معالجة حالات

معينة في الاقتصاد (الخطاب، 2012)، كما أنه نتيجة للدعم الزراعي يرتفع متوسط دخل المزارع في معظم الدول الصناعية عن المتوسط العام للدخل في كافة القطاعات (طه، 2012)، إضافة إلى أن الأثر الإيجابي للدعم الزراعي يكون من خلال التأثير على قرارات الاستثمار في القطاع، وزيادة استخدام المدخلات ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل إضافية داخل القطاع الزراعي (محمد، 2008)، وهذا يعني أن أي دعم يقدم للزراعة سوف يترافق مع ارتفاع مستوى معيشة قطاعات واسعة من المزارعين وينسب تقارب نسب الدعم المقدم (عبد الله، 2008).

ومن المحاصيل التي وجهت الدولة الدعم لها محصول الحمضيات حيث يشكل ركيزة الإنتاج في الساحل السوري ولا سيما في محافظة اللاذقية، كما يعد من المحاصيل الأساسية التي يعمل في زراعته عشرات آلاف الأسر، وله أهمية اقتصادية كبيرة بوصفه من الزراعات الناجحة والمستقرة نظراً لتوفر جميع الظروف الملائمة من تربة ومناخ ومصادر مياه دائمة وبرامج مكافحة ووقاية فاعلة وكوادر فنية وهندسية متمرسة ومزارعين يمتلكون الخبرة والتجربة (منصور، 2007).

في الوقت الذي ينبغي فيه أن تكون سياسة الدعم الزراعي تعمل على تقليل التقلبات التي تتعرض لها الأسعار بهدف تحسين دخول المنتجين الزراعيين (Dlamini, 2015)، وزيادة الإنتاج، وبالتالي تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات، وخلق محفزات تشجيعية للمنتج والمستهلك وتحقيق الرفاهية للمجتمع (عبد الزهرة، 2015)، نجد أن ضعف الدعم للمزارعين والمصدرين، وكذلك الضعف في تسويق الحمضيات (Fidan, 2008) أدى إلى عزوف المزارعين عن التوسع في زراعتها خلال السنوات السابقة، أو قطف المحصول، وبالتالي فإن عدم انتهاج سياسة دعم محددة ومستقرة ومدروسة من شأنها دراسة تكاليف الإنتاج

والتسويق أثر على إنتاجية وربحية المحصول، وللوقوف على إشكالية الدعم المتبعة، أتت أهمية القيام بهذه الدراسة لمعرفة رأي المزارعين في سياسات الدعم الزراعي المتبعة، ودور صندوق دعم الإنتاج بهدف الوصول إلى سياسة مثلى من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي عموماً ومحصول الحمضيات خصوصاً.

المشكلة البحثية :

يعاني الاقتصاد السوري من عدة مشاكل تعيق تنميته المستدامة، وتحد من تطوير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومنها تلك التي ظهرت مع الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتحول الدولة من لاعب أساسي ومحرك رئيس للاقتصاد، إلى مراقب خارجي ومتدخل وقت الضرورة، ولكنها لم تستطع التخلي عن سياسة الدعم تجاه المحاصيل الزراعية ومنها الحمضيات، حيث تعتمد غالبية الأسر على الزراعات في تأمين دخل سنوي لها، كما تشكل الحمضيات المحصول الأول بالنسبة للأسر في محافظة اللاذقية، ولا يمكن تجاهلها في ظل الارتفاع المستمر لمستلزمات الإنتاج وخاصة بعد رفع الدعم عن المحروقات والأسمدة، وعلى الرغم من إتباع الحكومة أشكال الدعم المختلفة يوجد العديد من الثغرات في منظومة الدعم من حيث الاستهداف وتحقيق الغاية من الدعم، وبناء على ما سبق فإن هنالك حاجة إلى إجراء دراسة تحليلية لسياسة دعم محصول الحمضيات في محافظة اللاذقية بهدف تقديم المقترحات اللازمة لتطوير آلية الدعم الزراعي المتبعة.

أهمية البحث، وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من خلال دراسته لسياسات الدعم المتبعة خلال الفترات السابقة وأثرها على تكاليف الإنتاج وربحية مزارعي الحمضيات، إضافة إلى بيان رأي المزارعين بأداء صندوق دعم الإنتاج الزراعي في محافظة اللاذقية، ومدى مساهمته في تحسين الواقع المعيشي للمزارعين، وبالتالي تحديد نقاط الضعف والقوة لهذه السياسة المتبعة، الأمر الذي يمكن مستقبلاً من تطويرها، وبناءً على ما سبق يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- إجراء التقييم الاقتصادي لمحصول الحمضيات قبل وبعد إحداث صندوق الدعم الزراعي.

2- بيان رأي المزارعين في سياسات الدعم المتبعة لمحصول الحمضيات.

مواد البحث وطرقه:

منطقة البحث:

تم تنفيذ البحث في محافظة اللاذقية من الجمهورية العربية السورية، والتي تشتهر بزراعة الحمضيات، حيث شكلت المساحة المزروعة بالحمضيات في محافظة اللاذقية (75.7%) من إجمالي المساحة المزروعة بالحمضيات في سورية والبالغة نحو (44310 هكتار)، كما تشغل محافظة اللاذقية المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والمساحة، والبالغة على التوالي (903498 طن)، (33166 هكتار) (المجموعة الإحصائية الزراعية السورية، 2018).

عينة البحث:

بلغ حجم المجتمع الإحصائي لمزارعي الحمضيات في محافظة اللاذقية نحو (43565 مزارعاً)، وباستخدام قانون مورغان بلغ حجم العينة (381 مزارعاً).

$$S = \frac{\times^2 NP(1 - P)}{d^2(N - 1) + \times^2 P(1 - P)}$$

حيث أن :

S: حجم العينة. P: نسبة المجتمع وتساوي (0.50).

N : حجم المجتمع المدروس. d : نسبة الخطأ المعياري = 0.05 .

\times^2 : قيمة ثابت درجة الحرية عند المستوى المرغوب، وتساوي 3.841.

جدول (1). توزع مزارع الحمضيات في مناطق محافظة اللاذقية، وعدد أفراد العينة في كل منطقة.

اسم المنطقة	عدد المزارعين	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية للمساحة %	أفراد العينة
اللاذقية	22500	17085	51.5	194
الحفة	4063	3828	11.5	45
جبله	11832	8239	24.9	95
القرداحة	5170	4014	12.1	47
المجموع	43565	33166	100	381

المصدر: مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة اللاذقية لعام 2018.

منهجية البحث، وأدواته:

تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان وزعت على أفراد العينة، إضافة إلى الاعتماد على بعض البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها الرسمية وغير الرسمية (مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة اللاذقية، مديرية

صندوق دعم الإنتاج الزراعي في محافظة اللاذقية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الأبحاث والدراسات السابقة، إضافةً إلى التقارير والنشرات).

كما اعتمد البحث على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي (Descriptive Economic Analysis) الذي يتناول وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة، حيث استخدمت مؤشرات الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابي والنسب المئوية، والإحصاء التحليلي لشرح الخصائص الأساسية لبيانات العينة، وتم تطبيق أساليب التحليل السابقة باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة (Excel, Spss20). إضافة إلى استخدام مؤشرات التقييم الاقتصادي:

1- الإيراد الكلي (ل.س/دونم) = حاصل ضرب كمية إنتاج الدونم بـ كغ × متوسط سعر الكغ.

2- صافي عائد الدونم (ل.س/دونم) = الإيراد الكلي - إجمالي التكاليف الكلية.

3- العائد على الليرة المستثمر (ل.س) = صافي عائد الدونم / إجمالي التكاليف الكلية للدونم.

4- نسبة الإيراد الكلي/التكاليف الكلية = الإيراد الكلي/التكاليف الكلية.

تم إجراء اختبار أولي لقياس كفاءة الاستبيان، وذلك عن طريق دراسة أولية استكشافية على عينة محدودة، وتطبيق اختبار الموثوقية بعد جمع البيانات اللازمة باستخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة قياس مفاهيم الدراسة، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ 81%، وهذا يعني أنه مؤشر جيد على ثبات الاستبيان، وبالتالي يُنصح بتمرير الإستمابنة على بقية أفراد العينة.

النتائج والمناقشة:

تم إحداث صندوق واحد، وتضمنه العديد من البرامج التي تحددها الحكومة، وذلك بالمرسوم التشريعي /29/ لعام 2008 القاضي بإحداث مديرية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تسمى مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي بغية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي، ولتنظيم كافة أشكال الدعم.

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية :

بينت نتائج التحليل أن متوسط المساحة المزروعة بالحمضيات بلغت (4 دونم)، كما كانت أقل تكلفة لدى مزارعي العينة هي تكلفة الري بنسبة 15% من التكاليف الكلية، في حين كانت التكلفة الأكبر للأسمدة بنسبة 40% من التكاليف الكلية وسبب ذلك ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخصوصاً الأسمدة، وذلك بسبب تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج، وتخفيض الدعم العيني المقدم، وعليه تراوحت إنتاجية الحمضيات بين 2500 كغ/للدونم كحد أدنى و 2900 كغ/للدونم كحد أقصى، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2). الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية في الاستبيان.

البيان	الوحدة	وسطى البيانات
مردودية الحمضيات	كغ/للدونم	2600
المساحة المزروعة	دونم	4
التكلفة الكلية	ل.س/للدونم	95400
تكلفة كغ حمضيات	ل.س	32
تكلفة الأسمدة من إجمالي التكلفة	%	40
تكلفة المكافحة	%	20

تكلفة العمالة	%	25
---------------	---	----

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

ثانياً: دراسة مؤشرات التقييم الاقتصادي لإنتاج الدونم الواحد من محصول الحمضيات قبل وبعد إحداث صندوق الدعم الزراعي:

1- قبل إحداث صندوق الدعم الزراعي (فترة الدعم العيني للعام 2006):

يعد نوع الدعم المقدم للمحاصيل الزراعية خلال الفترة التي تسبق إحداث صندوق الدعم الزراعي دعم عيني وذلك من خلال تأمين الدولة لمستلزمات الإنتاج الزراعي (أسمدة، بذار، محروقات،...الخ) بأسعار مناسبة جداً، إضافة إلى وضع تعرفه منخفضة لأسعار الكهرباء، وتقديم الدعم الإرشادي للمزارعين.

تم حساب مؤشرات التقييم الاقتصادي خلال فترة الدعم العيني وفق الآتي:

1- متوسط إنتاج الدونم خلال فترة الدعم العيني (دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي) بلغ نحو 2670 كغ بسعر وسطي قدره 12 ل.س.

2- إجمالي التكاليف الكلية = 18600 ل.س/دونم.

3- الإيراد الكلي = متوسط إنتاج الدونم × متوسط سعر الكغ = $12 \times 2670 = 32040$ ل.س/دونم.

4- صافي عائد الدونم = الإيراد الكلي - إجمالي التكاليف الكلية = $32040 - 18600 = 13440$ ل.س/دونم.

5- العائد على الليرة المستثمر = صافي عائد الدونم / إجمالي التكاليف الكلية = $13440 / 18600 = 0.722$ ل.س. 6-

نسبة الإيراد الكلي / التكاليف الكلية = $18600 / 32040 = 1.723$.

7- متوسط تكلفة 1 كغ = 7.5 ل.س.

2- بعد إحداث صندوق الدعم الزراعي (فترة الدعم النقدي للعام 2018):

انخفض دعم المستلزمات في السنوات الأخيرة عما كان عليه في التسعينيات وجرى العديد من الإصلاحات على آليات الدعم لمستلزمات الإنتاج، والخدمات، وذلك نتيجة توجه سياسة الدولة نحو استبدال دعم أسعار المدخلات بدعم الدخل المباشر، حيث تولى صندوق الدعم الزراعي مهمة تقديم الدعم النقدي للحمضيات بمعدل 1400 ل.س للدونم بعد حساب التكاليف و تقديم نسبة دعم تقدر ب 10% من التكاليف الكلية.

تم حساب مؤشرات التقييم الاقتصادي خلال فترة الدعم النقدي وفق الآتي:

1- متوسط إنتاج الدونم خلال فترة الدعم العيني (دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي) بلغ نحو 2650 كغ بسعر وسطي قدره

38 ل.س. 2- إجمالي التكاليف الكلية = 90400 ل.س/دونم.

3- الإيراد الكلي = متوسط إنتاج الدونم × متوسط سعر الكغ = $38 \times 2650 = 100700$ ل.س/دونم.

4- صافي عائد الدونم = الإيراد الكلي - إجمالي التكاليف الكلية = $100700 - 90400 = 10300$ ل.س/دونم.

5- العائد على الليرة المستثمر = صافي عائد الدونم / إجمالي التكاليف الكلية = $10300 / 90400 = 0.102$ ل.س. 6-

نسبة الإيراد الكلي / التكاليف الكلية = $90400 / 100700 = 1.11$.

7- متوسط تكلفة 1 كغ = 30 ل.س، والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول(3). مؤشرات التقييم الاقتصادي لإنتاج دونم الحمضيات قبل وبعد إحداث صندوق الدعم الزراعي.

فترة بعد إحداث الصندوق (2019) (فترة الدعم النقدي)	قبل إحداث الصندوق (2006) (فترة الدعم العيني)	البيان
2650	2670	متوسط إنتاج الدونم (كغ)
38	12	متوسط سعر الكغ (ل.س)
100700	32040	الإيراد الكلي (ل.س/دونم)
90400	18600	التكاليف الكلية (ل.س/دونم)
10300	13440	صافي عائد الدونم (ل.س/دونم)
0.102	0.722	العائد على الليرة المستثمر (ل.س)
1.11	1.723	نسبة الإيراد الكلي /التكاليف الكلية
30	7.5	متوسط تكلفة 1كغ (ل.س)

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

من خلال مقارنة مؤشرات التقييم الاقتصادي للفترتين السابقتين نلاحظ الآتي:

1- ارتفاع التكاليف الكلية لإنتاج الدونم الواحد من الحمضيات من 18600 ل.س/دونم إلى 90400 ل.س/دونم وذلك بمعدل زيادة قدره 386%، وذلك نتيجة لإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج وتحرير أسعارها في السوق، إضافة إلى السماح للقطاع الخاص باستيرادها والتحكم بأسعارها.

2- إن الإيراد الكلي لمحصول الحمضيات بلغ حوالي (32040) ل.س/دونم خلال الفترة الأولى ثم ارتفع إلى نحو (100700) ل.س/دونم خلال الفترة الثانية بنسبة زيادة بلغت نحو (214) % وذلك لارتفاع سعر مبيع الكغ من الحمضيات مقارنة بالفترة الأولى.

3- انخفاض صافي عائد الدونم لمحصول الحمضيات من 13440 ل.س/دونم إلى 10300 ل.س/دونم بنسبة انخفاض بلغت نحو 31% وذلك بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج مقارنة بالفترة الأولى.

ثالثاً- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمزارعي الحمضيات:

إن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة التي شملت مزارعي الحمضيات (المبحوثين)، والتي تضمنت أهم النتائج للخصائص الاقتصادية والاجتماعية، كانت كالتالي:

1- التركيب النوعي:

استناداً إلى نتائج المسح الميداني أمكن تقسيم أفراد العينة، والبالغ عددهم 381 مزارعاً تبعاً للجنس إلى 320 مزارعاً بنسبة 83.98 %، و 61 مزارعاً بنسبة 16.02 %، حيث نجد أن نسبة الذكور هي الأعلى، ويعود ذلك إلى أن العمل في المجال الزراعي هو عمل شاق يحتاج إلى جهد عضلي، ووقت، وتقل نسبة الإناث حيث يفضلن المكوث في المنزل، وممارسة وظيفة ربة منزل. والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول(4). توزيع عينة البحث تبعاً للجنس.

النسبة (%)	التكرار	النوع
83.98	320	ذكر
16.02	61	أنثى
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

2- التركيب العمري:

إن الفئة العمرية الأكثر عملاً في الزراعة (37.53%) هي الفئة التي يتراوح أعمار المزارعين فيها بين 50-59 سنة، تليها الفئة 40-49 سنة بنسبة (32.55%)، ثم الفئة العمرية 30-39 سنة بنسبة (19.95%)، حيث أن معظم أفراد هذه الفئات يسعون للحصول على الدعم بهدف تحسين الإنتاج، وهذا ما يوضحه الجدول (5).

الجدول (5). توزيع المبحوثين في منطقة البحث حسب العمر.

العمر (سنة)	التكرار	النسبة (%)
35-30	76	19.95
40-36	124	32.55
59-41	143	37.53
59<	38	9.97
المجموع	381	100.0

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

3- الحالة التعليمية: بينت نتائج المسح الميداني ارتفاع مستوى التعليم لدى مزارعي العينة، حيث كانت نسبة الحاصلين على شهادة التعليم الأساسي والثانوي هي الأعلى (61%)، بالإضافة إلى وجود عدد من المزارعين الحاصلين على إجازة جامعية (16%)، وهذا يعني إمكانية استخدام الدعم المقدم بشكل جيد، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6). توزيع المبحوثين في منطقة البحث حسب الحالة التعليمية.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	38	9.97
ملم	49	12.86
تعليم إعدادي	112	29.40
ثانوي	121	31.76
جامعي	61	16.01
المجموع	381	100.0

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

4- المهنة الأساسية:

يتبين من الجدول (7) أن نحو 49.08% من أفراد العينة يعملون بالزراعة فقط، و 29.66% منهم هم موظفون ويعملون بالزراعة، في حين أن 21.26% يقومون بأعمال حرة إلى جانب العمل الزراعي، وذلك لأن دخل المزرعة غير قادر على تأمين مستوى معيشي مناسب لغالبية المزارعين بسبب انخفاض أسعار الحمضيات وارتفاع تكاليف إنتاجها، وهذا ما يوضحه الجدول (7).

الجدول (7). توزيع المبحوثين في منطقة البحث حسب المهنة الأساسية.

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
مزارع	187	49.08
عمل حر	81	21.26
موظف	113	29.66
المجموع	381	100.0

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

5- نوع الحياة:

أظهرت نتائج تحليل البيانات أن الغالبية العظمى من الأراضي ونسبتها 95% هي ملك للمزارعين، وهذا شيء طبيعي لأنها متوارثة من الآباء والأجداد، وهذا يعني أن تقديم أي دعم لهم يساعدهم في تحسين إنتاجهم، والاستقرار في قراهم، بينما هناك 5% من الأراضي مستأجرة .

6- الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي:

تشير نتائج التحليل إلى أن الدولة تمكنت من دعم 30.18% من أفراد العينة بالمستلزمات الزراعية، وزودت 25.46% منهم بالإرشاد الزراعي اللازم، بينما قدمت قروضاً لما يعادل 24.93%، في حين أن المعلومات التسويقية كانت أدنى الخدمات الزراعية المقدمة من قبل الحكومة إذ بلغت نسبة من حصل عليها 19.42% والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8).الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

النسبة %	التكرار	البيان
25.46	97	إرشاد زراعي
30.18	115	مستلزمات زراعية
24.93	95	إقراض حكومي
19.43	74	معلومات تسويقية
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

7- الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة بعد إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي:

أكد مزارعو العينة أن دعم مستلزمات الإنتاج انخفض بشكل كبير بعد إحداث صندوق الدعم الزراعي حيث تحول الدعم من عيني إلى دعم نقدي بمقدار 1400 ل.س للونم الواحد، حيث تشير نتائج تحليل العينة إلى حصول مزارعي العينة على الدعم المباشر بنسبة 49.87%، والدعم الإرشادي بنسبة 22.31%، كما انخفض دعم الإقراض الزراعي بعد تعديل أسعار الفوائد في المصارف الزراعية لتقل بذلك نسبة المزارعين الحاصلين على القروض عما كانت عليه سابقاً، والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9).الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

النسبة %	التكرار	البيان
22.31	85	إرشاد زراعي
49.87	190	دعم مباشر
16.01	61	إقراض حكومي
11.81	45	معلومات تسويقية
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

8- الخدمات الزراعية المفضلة لدى مزارعي العينة:

تشير نتائج التحليل إلى أن 37.27% من مزارعي العينة أوضحوا أن أفضل الخدمات الزراعية ملائمةً لدعم محصول الحمضيات هي دعم المستلزمات الزراعية، يليها الدعم المباشر بنسبة 31.76% حيث أشار مزارعو العينة بأن على الدولة رفع مبالغ الدعم المقدمة لتناسب مع التكاليف المرتفعة، حيث أن كثير من المزارعين لم يبادروا لاستلام مبالغ الدعم نظراً لقلتها، ثم الإقراض الحكومي بنسبة 13.91% من أفراد العينة، في حين أن الإرشاد الزراعي بلغت نسبته 9.19%، أما

بالنسبة للمعلومات التسويقية فقد كانت الأقل تفضيلاً من بين الخدمات الزراعية التي يحتاجها الفلاحون إذ بلغت نسبتها 7.87% من أفراد العينة، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10). الخدمات الزراعية المفضلة لدى مزارعي العينة.

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
9.19	35	إرشاد زراعي
31.76	121	دعم مباشر
13.91	53	إقراض حكومي
37.27	142	مستلزمات زراعية
7.87	30	معلومات تسويقية
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

9- بيان رأي مزارعي محصول الحمضيات بسياسة الدعم الزراعي:

بينت نتائج تقييم سياسة الدعم لدى مزارعي العينة أن 71.65% منهم يعتبرونها سلبية، لأنها لم تصل إلى المستوى المطلوب والقادر على تأمين دخل جيد، وحياة كريمة لهم تساعد على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، في حين أن 28.35% من المزارعين يعتبرونها إيجابية نتيجة لحصولهم على أسعار جيدة مقارنة مع بقية المزارعين، وبسبب درجة العناية بالمحصول لديهم والجدول (11) يوضح ذلك.

الجدول (11). رأي مزارعي الحمضيات بسياسة الدعم المقدمة.

النسبة المئوية %	العدد	البيان
28.35	108	إيجابي
71.65	273	سلبى
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

10- مقترحات مزارعي الحمضيات لتطوير سياسة الدعم الزراعي المتبعة:

بينت نتائج المسح الميداني أن 26.51% من المزارعين يفضلون تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، لأن ذلك يساهم في تخفيض التكاليف، كما أن 18.64% من المزارعين يفضلون بيع المحصول للجهة التي تقدم سعر أكبر، لأن الأسعار المرتفعة تساهم في زيادة قيمة الربح الصافي، بينما 29.40% وجدوا أن تقديم الدعم في كل المراحل الإنتاجية يساهم في تشجيع المزارعين على التوسع والاستمرار في زراعة محصول الحمضيات وجذب فرص عمل إضافية تساهم في تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع و الجدول (12) يبين ذلك.

الجدول (12). مقترحات مزارعي الحمضيات لتطوير سياسة الدعم الزراعي.

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
26.51	101	توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة
4.46	17	توفير آلات حديثة
20.99	80	تقديم دعم نقدي
18.64	71	بيع المحصول للجهة التي تقدم سعر أكبر
29.40	112	أن يشمل الدعم كل المراحل الإنتاجية
100.0	381	المجموع

المصدر: أعد الجدول بناءً على عينة البحث، 2019.

الاستنتاجات:

- 1- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، والسماح للقطاع الخاص باستيرادها والتحكم بأسعارها.
- 2- إن تحول الدعم الزراعي من دعم عيني إلى دعم نقدي لم يصب في مصلحة المزارعين لأن المبلغ المقدم لدعم الدونم الواحد من المحصول يعد قليلاً جداً إذا ما قورن بتكلفة إنتاج الدونم.
- 4- العدد الأكبر من مزارعي الحمضيات يفضلون دعم مستلزمات الإنتاج لأنه يساهم بخفض التكاليف الإنتاجية.

المقترحات:

- 1- تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، وحصر استيرادها بالقطاع العام.
- 2- رفع قيمة مبلغ الدعم النقدي بحيث يساعد المزارعين في تغطية جزء كبير من تكاليف الإنتاج.
- 3- مساعدة المزارعين في الحصول على أسعار مناسبة من خلال تنظيم العملية التسويقية لمحصول الحمضيات، وذلك حتى لا يتم إغراق السوق بالمحصول في نفس الوقت.
- 4- تشجيع المزارعين على القيام بعمليات الخدمة الزراعية في الأوقات المناسبة.

المراجع:

- اسماعيل، ريم (2015). دراسة اقتصادية تحليلية لواقع الاستثمار في زراعة الحمضيات في سورية خلال فترة 2007-2011، ورقة بحثية، مجلة جامعة تشرين، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- الخطاب، محمد جواد (2012)، "أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية"، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق.
- طه، بن الحبيب (2012)، "أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر (دراسة حالة منتج القمح)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الزهرة، أحمد ضياء (2015)، "الدعم الحكومي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق.
- عبد الله، علي (2008)، "سياسات الدعم الزراعي في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.
- عمران، اسماعيل (2016)، "دراسة أثر دعم الصادرات على الناتج المحلي الزراعي باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية"، ورقة بحثية، مجلة جامعة تشرين، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- محمد، محمد، (2008)، "مؤشرات الدعم الزراعي (تقديرات دعم المنتج - تقديرات الدعم الكلية)"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
- منصور، فايز (2007). المنظور السلعي الزراعي للحمضيات في سورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية. 79 صفحة.

المجموعة الإحصائية الزراعية السورية (2018).

Dlamini, C; Xaba, T.2015. "The comprehensive agricultural support programme's (CASP) training and capacity building : an impact analysis on income levels of emerging farmers in limpopo province (South Africa) ".American journal of economic, finance and management ,vol.1,No.3,2015,pp.153-163.

Fidan,H.2008.Citrus overview of The European Union-15 And Turkey.University of Ankara,Turkey.Vol.41(4).

A Comparative Study of the Impact of the Citrus Subsidy Policy before and After the Creation of the Agricultural Production Support Fund

Ismail Omran ^(*), Ghassan Yacoub⁽¹⁾ and Mahmoud Alio⁽¹⁾

(1). Dep. Agricultural Economics, Fac. Agric., Tishreen Univ., Lattakia, Syria.

(*Corresponding author: Eng: Ismail Mohamad Omran E.mail: Ismail.omran86@gmail.com).

Received: 17/11/2020

Accepted: 20/04/2020

Abstract

The aim of the research is to study the governmental support provided to the citrus crop in Lattakia governorate before and after the creation of the Agricultural Production Support Fund, in addition to studying the indicators of economic performance efficiency in order to evaluate the adopted support policies and choose the most appropriate policy to support the crop. The research data were collected from primary sources represented in a sample size of 381 farmers in the governorate of Lattakia distributed in a complete random manner. The data were also collected from secondary sources represented in references, reports, books, and websites, where the study used the descriptive and analytical approach, and the data was analyzed using (SPSS20). The results of the study showed an increase in production costs due to the high costs of agricultural inputs as a result of liberalizing their prices in the market, allowing the private sector to import them and meat at their prices, in addition to a decrease in the net return of a dunum of citrus crops from 13440 SYP / dunum to 10300 SYP / dunum, a decrease of about 31%, and the shift of agricultural support from in-kind support to cash support did not harm the farmers' interest, because the amount provided to support one dunum of the crop is very small when compared to the cost of producing a dunum.

Key words: citrus yield, agricultural support, agricultural policies, In-kind support, cash support.